العرب
الأحد 2021/05/23
السنة 43 العدد 12067

النهضة تلوّح بالتخلي عن المشيشي للتهدئة مع الرئيس قيس سعيد

عبداللطيف المكي: حكومة التكنوقراط خطأ في حق البلاد

لوحت قيادات بارزة في حركة النهضة إلى استعدادها للتخلي عن دعمها لرئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي مقابل تشكيل تحالف حاكم جديد، في خطوة تحمل حسب مراقبين رسائل للتهدئة مع الرئيس قيس سعيد وحزامه السياسي (التيار الديمقراطي وحركة الشعب) حيث باتت الحركة على يقين أن معركة الصلاحيات التي تخوضها ضد الرئيس ستكون تكلفتها باهظة وستقود في نهاية المطاف إلى إضعاف نفوذها في المشهد.

خالد هدوي

تونس - بعثت حركة النهضة من جديد برسائل تهدئة إلى الرئيس قيس سعيد وحزامه السياسي عبر تعبير قيادات في الصف الأول عن نيّتها التخلي عن رئيس الحكومة هشام المشيشي وتكوين حكومة جديدة في إطار تحالف سياسي حاكم، ما يعكس رغبة الحركة في تقديم تنازلات والانحناء أمام العاصفة تجنبا للتداعيات الوخيمة لمعركة الصلاحيات على مستقبلها السياسي.

وقال وزير الصحة السابق والقيادي البارز في حركة النهضة عبداللطيف المكي إنه ضد حكومات التكنوقراط وإنه "سيناضل من أجل تكوين حكومة سياسية مدعومة بالكفاءات".

وأقرّ في تصريح لإذاعة محلية مساء الخميس أن "حكومة التكنوقراط تعتبر خطأ في حق البلاد" وأنها "لا يمكن أن تتماشى إلّا مع الأنظمة الاستبدادية".

وأضاف أن "الحكومة يجب أن تُعبّر عن خيارات سياسية كي تتقدّم"، مشيرا إلى أنه" يثمّن مبادرة الحوار الوطني التي طرحها الاتحاد العام التونسي للشغل مع تعديل النظام السياسي".

عبدالعزيز القطي

عبداللطيف المكي قد يقدم نفسه بديلا لترؤس الحكومة

وتابع المكي أنه "يساند النظام البرلماني مع إكسابه عناصر الصلابة السياسية والاستقرار"، وفق قوله.

ولاحظ المراقبون تغير مواقف قيادات النهضة مؤخرا، حيث سبق أن دعا المكي اتحاد الشغل، المركزية النقابية في البلاد، إلى تفعيل مبادرة الحوار الوطني، مبينا أنّ الوضع السياسي أثّر على الوضعين الاقتصادي والصحّي.

ويرى المراقبون أن التغيير الحاصل في الخطاب يرتبط أساسا بالتطورات السياسية والإقليمية في الداخل والخارج، حيث فرضت الترتيبات الجديدة بالمنطقة مراجعة بعض المواقف وأوّلها التخفيف من حدّة الخلاف مع سعيّد لتجاوز العقبات الصعبة وتكييف المناخ السياسي وفقا للمصالح والأهداف الحزبية حتى وإن اقتضى الأمر التضحية بالمشيشي.

وتعكس الدعوات المتصاعدة من قيادات النهضة إلى التسوية بتقديم التنازلات والتلويح بالتخلي عن المشيشي للخروج من الأزمة، حقيقة مخاوف الحركة كحزب يتصدر المشهد منذ أكثر من عشر سنوات، من خسارة موقعه في صناعة القرار السياسي، كما يحمل التكتيك السياسي الجديد قلقا واضحا من أغلب قيادات الحركة حول مستقبل الحزب في المشهد السياسي التونسي.

وأفاد الناشط والمحلل السياسي عبدالعزيز القطي أنه "ليس هناك رضا تامّ عن المشيشي داخل الحركة، وربما المكي يقدّم نفسه كبديل جديد لترؤس الحكومة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "منذ سقوط حكومة إلياس الفخفاخ والمكي يدعو إلى حكومة سياسية، واليوم نعرف جيدا أن هناك تغييرات إقليمية بعد المصالحة الخليجية والترتيبات التركية – المصرية الجديدة، فضلا عن زيارة رئيس الحركة راشد الغنوشي إلى قطر الأسبوع الماضي".

وتابع "النهضة تعي جيّدا أن تغيير المواقف يكون موازيا لما يحدث إقليميا وفقا لأجندات داخلية وخارجية، وهي اليوم تريد أن تجد حلاً مع الرئيس سعيّد الذي عطّل كل مناوراتها للركوب على الوضع الداخلي للبلاد، وبعد أن فشلت في كل محاولاتها تريد أن تغيّر موقفها، والمشيشي سيكون كبش فداء وسيتم التخلي عنه".

وتوقع الناشط السياسي "تنحي الغنوشي من رئاسة البرلمان وعودته إلى النهضة للخروج من الأزمة".

وبخصوص ما إذا كانت مبادرة المكي نوعا من رسالة تهدئة مع الرئيس وحزامه بالترويج لفكرة التخلي عن المشيشي، قال القطي "هي مرونة وتكتيك سياسي، والنهضة معروفة بانحنائها أمام العواصف، والعمل على الرجوع بعد تحسن الأوضاع".

وبشأن السيناريوات المطروحة في المشهد إما بالعودة إلى حكومة الرئيس أم لحكومة ترأسها النهضة، أشار إلى أن "النهضة خرجت من كل المجالات، وأصبح تعيين رئيس جديد للحكومة بيد الرئيس سعيّد".

وذهب متابعون للشأن السياسي في تونس إلى أن النهضة تحاول تغيير التكتيك السياسي عبر التلويح بالتخلي عن المشيشي، ويلاحظ هؤلاء وجود تناقض داخل الحركة ذاتها، فبينما تدعو قيادات إلى تنحية المشيشي تتمسك أخرى ببقائه رغم فشله في أدائه الحكومي.

وقال المحلل السياسي خليل الرقيق في تصريح لـ"العرب"، "محاولات النهضة الآن تندرج في إطار ما يمكن تسميته بـ'الخطة ب' التي بدأت منذ أسابيع مع تصريحات قياداتها على غرار العجمي الوريمي وسمير ديلو والتلويح بالتخلي عن المشيشي".

وأضاف "تصريحات المكي تتزامن وتتناقض مع تصريحات لرئيس الكتلة البرلمانية للحركة عماد الخميري الذي طلب من المشيشي "أن يفعّل التعديل الوزاري الذي طرحه منذ أشهر".

وأردف "يبدو أن النهضة تجاري الأمور وتحاول توظيف الأحداث، ومثلما تخلت سابقا عن الحبيب الصيد ويوسف الشاهد وإلياس الفخفاخ وغيرهم، هي مستعدة للتخلي عن المشيشي خدمة لمصالحها الحزبية".

واستنتج الرقيق "الرسالة واضحة وهي أن حكومة المشيشي أصبحت تمثل مشكلا للنهضة، والمشيشي هو الطرف الأضعف في مثلث الرئاسة والحكومة والبرلمان، وبالتالي يمكن للنهضة أن تجمع حلفاءها وتقرر التخلي عنه".

هل تقدم النهضة المشيشي كبش فداء

المغرب يضع محاكمة غالي شرطا لعدم قطع العلاقات مع إسبانيا

محمد ماموني العلوي

الرباط - حذّر المغرب من أنه في حال اختارت إسبانيا إبعاد إبراهيم غالي زعيم البوليساريو عن أراضيها بنفس الغموض والطريقة التي تم إدخاله إليها، فإن هذا الاختيار لن يزيد الأزمة الدبلوماسية بين البلدين إلا تفاقما، وقد يقود إلى قطع العلاقات إذا لم يقم القضاء الإسباني بمحاكمته.

وأوضحت سفيرة المغرب في مدريد كريمة بنيعيش الجمعة أن "واقعة غالي اختبار لاستقلال القضاء الإسباني الذي نثق فيه تماما، لكنه أيضا اختبار آخر لمعرفة ما إذا كانت إسبانيا تختار تعزيز علاقاتها مع المغرب أو تفضّل التعاون مع أعدائه".

وأردفت "إسبانيا اختارت للأسف التعتيم من أجل العمل من وراء ظهر المغرب، من خلال استقبال هذا المجرم والجلاد وحمايته لدواع إنسانية، وبالتالي الإساءة إلى كرامة الشعب المغربي".

وفيما يبدو أنه تماه مع السلطة التنفيذية رفض قاضي التحقيق بالمحكمة الوطنية في مدريد سانتياغو بيدراز إصدار أمر باعتقال غالي بناءً على طلب الجمعية الصحراوية للدفاع عن حقوق الإنسان.

وأوضح قاضي التحقيق وفق ما أوردته المصادر الصحافية المحلية أنه قد يُطلب اتخاذ هذا الإجراء عندما يأتي غالي للإدلاء بشهادته في الأول من يونيو المقبل، ما يوضح أن هناك رغبة حكومية في استمرار حصانة غالي حتى مغادرة إسبانيا في أيّ وقت دون اعتقاله.

وعلق صبري الحو الخبير في القانون الدولي والهجرة ونزاع الصحراء في تصريح لـ"العرب" أنه "بالتعنت الممنهج ستخسر إسبانيا المغرب كحليف استراتيجي لها بعدما ظهر له جليا وتأكد له بالدليل أنها تناور ضد وحدته الترابية علنا برفض الإعلان الأميركي بمغربية كل الصحراء وبنهج سياسة المكاييل، وسرّا بإيوائها غالي بهوية مزورة، حتى يفلت من العقاب ومن العدالة الإسبانية التي تلاحقه وهو ما أوقع الدولة الإسبانية في خطأ جسيم".

وأكد مدير اليومية الإسبانية "لاراثون" فرانسيسكو مارهويندا أن "الاستبعاد الممنهج لدولة حليفة (المغرب) تحتل مكانة أساسية بالنسبة إلى مصالحنا لا يبدو استراتيجية مناسبة للتغلب على الأزمة"، معتبرا أن هذا "النزاع يتطلب الحكمة والحزم".

وذهب مارهويندا إلى أساس المشكل لدى مسؤولي بلده عندما أبرز أن "سوء إدارة هذا التصرف غير المفهوم والمثير للجدل، المتمثل في استقبال زعيم جبهة البوليساريو أثار أزمة دبلوماسية خطرة" مع المغرب.

ويشدد المغرب على أن إسبانيا تحاول استغلال عبور الآلاف من المهاجرين قبل أيام لسبتة المحتلة كـ"مطية للهروب من النقاش الحقيقي" حول الأزمة المغربية – الإسبانية المتعلقة باستقبال مدريد لغالي المتابع بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والاغتصاب وانتهاكات لحقوق الإنسان.

وسجلت الجمعية الموريتانية – المغربية للدفاع عن الوحدة المغاربية في بيان توصلت "العرب" بنسخة منه أن "الحكومة الإسبانية اليوم أمام اختبار قانوني وأخلاقي وإنساني، وهي التي عمدت إلى التستر على مطلوب لدى العدالة الأوروبية". وأضافت أن إسبانيا مدعوة أيضا إلى "احترام مبدأ حسن الجوار الذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة، وكذا احترام الاتفاقية الموقعة مع المملكة المغربية في ميدان تسليم المجرمين".

ويرى مراقبون أن إسبانيا تريد تحريف المشكل الحقيقي مع المغرب وتصوير المغرب كمسؤول عن تفشي الهجرة غير النظامية وغض الطرف لأسباب متعددة منها الانتخابي والسياسي والنفسي، عن دوره الاستراتيجي في تطوير سياسة الهجرة القانونية والآمنة وتعزيز السلم والاستقرار في الفضاء الأورومتوسطي وأفريقيا جنوب الصحراء.

صبري الحو

إسبانيا بتعنتها ستخسر المغرب كحليف استراتيجي

وربط المغرب عودة سفيرته في مدريد، التي تم استدعاؤها إلى الرباط للتشاور، بانتهاء الأسباب الحقيقية للأزمة الدبلوماسية القائمة بين البلدين؛ وهي دخول زعيم البوليساريو إلى إسبانيا بطريقة لا تحترم العلاقات بين الجارين.

ورأى عادل بنحمزة القيادي في حزب الاستقلال أنه لا يمكن التنبؤ بما ستحمله الأيام القادمة مشيرا إلى أن التحولات التي يعرفها المشهد السياسي في إسبانيا سيكون لها بالغ الأثر في الاتجاه الذي ستعرفه الأزمة، كون الشعبوية الصاعدة باتجاهاتها اليسارية واليمينية تتغذى في جزء كبير منها على الصورة النمطية للمغرب وللمغاربة في المخيال الجماعي الإسباني.

وأوضح بنحمزة في حديثه لـ"العرب" أنه "مادام هناك إمكانية صرف الصورة النمطية عن المغرب في صندوق الانتخاب فإن الأمر قد يتجه إلى مزيد من التصعيد وفي كل الأحوال، لافتا إلى أن "السند الأساسي والصادق للمغرب في مواجهاته الخارجية هو تماسك الجبهة الداخلية وصلابتها وعلى ذلك يجب أن تنصب كل الجهود".

دائرة الرافضين للمقاربة الأمنية ضد الاحتجاجات في الجزائر تتوسع

صابر بليدي

الجزائر - أمام إمعان الحكومة الجزائرية في مقاربتها الأمنية تجاه الاحتجاجات المستمرة لا زالت فعاليات سياسية وأكاديمية وحقوقية تصرّ على ضرورة الذهاب إلى رؤية سياسية تنهي حالة الاستقطاب وتحيّد البلاد عن مخاطر الانزلاق في أتون مواجهة تعيد سيناريو تسعينات القرن الماضي.

وأعرب العشرات من الأساتذة الجامعيين البارزين ومن مختلف الجامعات الجزائرية والدولية عن رفضهم لما وصفوه بـ"سياسة الكل أمني" المطبقة من طرف السلطة، ضد الاحتجاجات السياسية خاصة خلال الأسابيع الأخيرة.

وجاء في بيان وقعه نحو 100 أستاذ جامعي أبرزهم الباحث في وكالة الناسا الأميركية نورالدين مليكشي، ورشيد عيساوي من جامعة مونتريال الكندية تخصص الذكاء الاصطناعي، وأستاذ علم الاجتماع الهواري عدي من جامعة واشنطن، وأستاذ العلوم السياسية بجنيف حسني عبيدي، ولويزة آيت حمادوش من جامعة الجزائر بأن "الموقعين ينددون بسياسة الكل أمني التي تنتهجها السلطة "، وطالبوا بـ"الإفراج الفوري عن معتقلي الحراك الشعبي وإطلاق الحريات المكرسة دستوريا".

وكان محافظ العاصمة يوسف شرف قد أصدر تسخيرا لقوات الأمن بالتجند للحفاظ على ما أسماه بـ"الأمن العام"، ومنع المسيرات غير المرخصة، ومراعاة السير العادي للحياة اليومية لسكان العاصمة، وهو ما تجلى في الإنزال الأمني الذي تشهده العاصمة خلال الأسابيع الأخيرة والتي انتهت إلى إجهاض مسيرة الجمعة الأخيرة.

كما شددت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على إخضاع المسيرات والمظاهرات الشعبية للنصوص التشريعية الناظمة، والتي تتطلب الحصول على ترخيص من السلط المختصة، بعد تقديم طلب يتضمن مؤطري المسيرة والمسار والتوقيت والشعارات.

غير أن الطلب الذي تقدم به محامون مكلفون من طرف الناشط السياسي المعارض رشيد نكاز الذي شمل طلبات لتنظيم مسيرات شعبية في عموم المحافظات الـ58 في البلاد، لم يحظ بأيّ متابعة، بينما نفت وزارة الداخلية تلقيها أيّ طلب في هذا الشأن.

وشدد موقعو بيان الأساتذة الجماعيين على "رفض القمع" وذكروا في بيانهم بأن "الجمعة 117 من الحراك الشعبي شهدت تضييقا أمنيا وقمعا، لم يشهد لهما مثيل". وذكروا أن "هذا القمع بلغ ذروته باعتقال المئات من المواطنين دون تمييز (رجال، نساء، شيوخ، شباب) وإطارات من مختلف القطاعات والتخصصات ونخب جامعية تعتبر مفخرة للجزائر".

وتساءل البيان "أيعقل أن يعتقل أستاذ جامعي فضّل البقاء في بلده للمساهمة في تكوين أبناء وطنه (..) أيعقل أن يعتقل محام مهنته الدفاع عن المواطن باسم القانون؟"، وذلك في إشارة لأستاذ الفيزياء النووية جمال ميموني الذي وضع تحت الرقابة القضائية بسبب مشاركته في مسيرة شعبية.

> **التصعيد الذي تسلكه الحكومة كسبيل لفرض أجندتها المرفوضة من طرف غالبية الجزائريين قد تنجرّ عنه عواقب وخيمة**

وشدّد الموقعون على أنهم "يرفضون سياسة التعنيف ويندّدون بشدة بسياسة الكل الأمني التي تنتهجها السلطة السياسية من أجل إفشال حراك سلمي ومسؤول لطالما أشادت به أمام الرأي العام الوطني والدولي".

وحذر هؤلاء من أن "التصعيد الذي تسلكه الحكومة كسبيل لفرض أجندتها المرفوضة من طرف غالبية الجزائريين قد تنجرّ عنه عواقب وخيمة من شأنها تعميق القطيعة بين الشعب والسلطة السياسية".

كما طالب هؤلاء، بـ"الإفراج عن جميع معتقلي الرأي والكف عن المضايقات التي تطال نشطاء الحراك والمشاركين في المسيرات، ورفع القيود عن الحريات الفردية والجماعية، والإقرار بحق التظاهر السلمي المكرس دستوريا بإلغاء التعليمة الأخيرة لوزارة الداخلية وفتح المجال الإعلامي العمومي أمام الآراء والاتجاهات المختلفة".

وذكرت حصيلة نشرتها السبت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان عن توقيف عناصر الأمن لنحو 800 متظاهر في المسيرات المجهضة في المسيرة 118، ومن بينهم 40 ناشطا وضعوا تحت الرقابة القضائية.

ويأتي الانتشار الأمني الكثيف والمستمر في العاصمة الجزائرية غداة بدء حملة الانتخابات التشريعية المبكرة المقررة في الـ12 من يونيو.

ورغم نسبة المشاركة المتدنية بشكل غير مسبوق في الانتخابات الرئاسية عام 2019 والاستفتاء الدستوري عام 2020 فإنّ النظام المدعوم من الجيش مصمّم على المضي قدما في خارطة الطريق الانتخابية رغم رفضها من الحراك وأحزاب معارضة علمانية ويسارية.

تضييق أمني مستمر